

القرارات الإدارية القابلة للانفصال عن العقد الإداري القاضي الدكتور حبيب إبراهيم

صدر عن دار الأيام للنشر والتوزيع كتاب "القرارات الإدارية القابلة للانفصال عن العقد الإداري / دراسة مقارنة" للقاضي الدكتور حبيب إبراهيم رئيس محكمة الجنايات في بابل، ويقع الكتاب في ١٨٥ صفحة.

وضم الكتاب ثلاثة فصول مع فصل تمهيدي، مقسمة إلى مباحث ومطالب عديدة، وتناول الفصل التمهيدي مفهوم نظرية القرارات القابلة للانفصال، بينما ضمّ الفصل الأول الأحكام العامة للطعن بالإلغاء ضد القرارات القابلة للانفصال، وجاءت أنواع القرارات القابلة للانفصال عن العقد الإداري عنواناً للفصل الثاني، أما الفصل الثالث فتناول آثار حكم الإلغاء على العقد الإداري.

ويؤكد القاضي الدكتور إبراهيم في مقدمة الكتاب على أن تحتل الأحكام القضائية مكانة مميزة في بحثه سواء تلك التي صدرت عن القضاء الإداري الفرنسي أم المصري، وذلك بسبب أهمية الدور الذي تؤديه تلك الأحكام في ترسيخ دعائم نظرية القرارات القابلة للانفصال في مجال العقود الإدارية، ثم العمل على إيجاد مقارنة بين تلك الأحكام مع الأحكام القليلة الصادرة عن القضاء الإداري العراقي.

ويجد المؤلف كما أورد في الخاتمة أن القرارات القابلة للانفصال هي قرارات إدارية تتخذها الجهة الإدارية لا لذاتها بل لتحقيق غاية محددة باستكمال العملية القانونية المركبة، ولا يوجد ما يمنع من فصل تلك القرارات والطعن فيها بالإلغاء استقلالاً عن العملية ذاتها مع وجوب الأخذ بالمعيار الموضوعي لتمييزها عن القرارات التي لا تقبل الانفصال.